

Distr.: Limited  
18 June 2020  
Arabic  
Original: English  
For information

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2020

29 حزيران/يونيه - 2 تموز/يوليه 2020

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت\*

## استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونسيف للفترة 2018-2021

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

#### أولاً - مقدمة

- 1 - تلقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة 2018-2021 لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) (E/ICEF/2020/AB/L.5)، معلومات وإيضاحات إضافية من اليونسيف، اختُتمت بردود خطية مؤرخة 8 حزيران/يونيه 2020.
- 2 - ووفقاً للبندين 9-6 و 9-10 من النظام المالي لليونسيف، تحال الميزانية المؤسسية المقترحة ومقترحات تعديلها إلى اللجنة الاستشارية للنظر فيها وتقديم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي. وتتصل تعليقات وملاحظات اللجنة الواردة في هذا التقرير أساساً بالعنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة.

#### ثانياً - الموارد الإجمالية

- 3 - نفتحت اليونسيف خطة مواردها المتكاملة للفترة 2018-2021 آخذة في الحسبان الإيرادات والنفقات الفعلية لعام 2018، والتقديرات المؤقتة لعام 2019، والتقديرات المنقحة للفترة 2020-2021 (E/ICEF/2020/AB/L.5، الفقرة 2). وإذ تتوقع اليونسيف زيادة في مجموع الإيرادات بنسبة 9 في المائة (من 22,8 بليون دولار إلى 24,8 بليون دولار)، فإنها تقترح الزيادة في النفقات المقررة للبرامج بنسبة 10 في المائة (من 20,3 بليون دولار إلى 22,3 بليون دولار)، مع الحفاظ على مستوى الميزانية المؤسسية للفترة (انظر الفقرة 6 أدناه).



4 - وتتوقع خطة الموارد المنقحة أن يبلغ مجموع الموارد المتاحة ما قدره 26,8 بليون دولار، منها 6,2 بليون دولار من الموارد العادية و 20,6 بليون دولار من الموارد الأخرى (المرجع نفسه، الفقرة 12). وتشمل نسبة النمو البالغة 9 في المائة (2,2 بليون دولار) في مجموع الموارد المتاحة من انخفاض بنسبة 8 في المائة (0,6 بليون دولار) في الموارد العادية، يقابله ارتفاع بنسبة 16 في المائة (2,8 بليون دولار) في الموارد الأخرى. وتشير اليونيسف إلى أن نسبة الموارد العادية إلى مجموع إيراداتها الإجمالية انخفضت بنسبة 2 في المائة في عام 2019، من 23 إلى 21 في المائة، مما يشكل ابتعاداً مقلقاً عن الوفاء بهدف التزام اتفاق التمويل المتمثل في أن تبلغ الموارد الأساسية نسبة 30 في المائة من إجمالي الإيرادات. ويبين ذلك بمزيد من الوضوح أن الانخفاض في الموارد العادية يعزى إلى البيئة الصعبة السائدة عالمياً فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص، الذي ظل يتقلص في عام 2019، وإلى زيادة تخصيص موارد القطاع العام. وترد في الفقرات من 12 إلى 17 من التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسف للفترة 2018-2021 معلومات عن الموارد المتاحة تشمل استجابة اليونيسف وسبل وضع استراتيجيات جديدة للإسراع بحشد الموارد العادية. وقُدمت إلى اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، معلومات عن الإيرادات الإجمالية من موارد اليونيسف منذ عام 2015 (انظر الجدول 1 أدناه).

#### الجدول 1

#### الإيرادات الإجمالية من الموارد، من عام 2015 إلى آذار/مارس 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2020 <sup>(1)</sup>	2019	2018	2017	2016	2015	
704	4 740	4 435	4 423	3 319	3 456	القطاع العام
245	1 457	1 453	1 465	1 444	1 457	القطاع الخاص
25	203	172	139	121	97	مصادر أخرى <sup>(2)</sup>
974	6 400	6 060	6 027	4 884	5 010	المجموع

(أ) ليست المعلومات المتعلقة بالربع الأول من عام 2020 معلومات تمثيلية بسبب طبيعة دورات جمع الأموال والإبلاغ، إذ يسجل معظم الإيرادات خلال النصف الثاني من العام.

(ب) تشمل الإيرادات الأخرى الإيرادات المتأتية من الفوائد، وخدمات الشراء المقدمة للشركاء، وتحويلات سلع المستودعات، وأنشطة متنوعة أخرى، ومبيعات منتجات وبطاقات المعابدة.

5 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اليونيسف، نظراً لأن استعراض منتصف المدة أُعد قبل أن يتضح الطابع العالمي لجائحة كوفيد-19 ونطاقها، تعمل على تقييم أثر مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) على تقديرات الإيرادات الحالية والمقبلة، وتقوم بتقيح الاستراتيجيات من أجل الحد من أي تراجع محتمل في نتائج جهود حشد الموارد. واستناداً إلى أحدث المعلومات المتاحة، تقوم اليونيسف حالياً بإعداد إطارها المالي وباعتماد توقعات مالية متحفظة مع رصد التطورات عن كثب. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن اليونيسف ستبلغ المجلس التنفيذي بأثر جائحة كوفيد-19 وباستجابتها لها، بما في ذلك المعلومات المتصلة بعملياتها وإيراداتها، وكذلك بالجهود المشتركة بين الوكالات وتقييمات الاحتياجات.

وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة على ثقة من أن اليونسيف ستقدم أيضا معلومات عن توافر مواردها واستخدامها نتيجة لجائحة كوفيد-19 في الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025.

### ثالثا - استعراض منتصف المدة للميزانية المؤسسية

#### ألف - مستوى الموارد وعمليات إعادة توزيعها

6 - تقترح اليونسيف الإبقاء على الميزانية المؤسسية<sup>(1)</sup> عند المستوى المعتمد في البداية والبالغ 455,5 مليون دولار للفترة 2018-2021، مع التمويل المقترح البالغ 1 024,5 مليون دولار من الموارد العادية، و 134 مليون دولار من الموارد الأخرى، و 297 مليون دولار من استرداد التكاليف (انظر أيضا الفقرة 14 أدناه). ومقارنة بخطة الموارد المتكاملة المعتمدة في البداية، ستتخفض نسبة مجموع الموارد المستخدمة في الميزانية المؤسسية من 10,2 في المائة إلى 9,5 في المائة في الخطة المنقحة (E/ICEF/2020/AB/L.5، الفقرات 20-24 والجدول 1). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن النسبة الحالية البالغة 10,2 في المائة انخفضت في وقت سابق من 10,5 في المائة أثناء استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة 2014-2017 (E/ICEF/2017/AB/L.5، الفقرة 8). وترحب اللجنة الاستشارية بانخفاض النسبة المئوية للميزانية المؤسسية في خطة الموارد المتكاملة، الذي سيؤدي إلى توافر مزيد من الموارد لبرامج اليونسيف.

7 - وفي حين أن الميزانية المؤسسية لا تزال عند المستوى المعتمد في البداية للفترة 2018-2021، فإن بعض عمليات إعادة التوزيع ستجرى في إطار العناصر ذات الصلة من الميزانية المؤسسية (E/ICEF/2020/AB/L.5، الفقرة 87). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عمليات إعادة التوزيع ستعكس زيادات تخصص لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة والإدارة، مع انخفاض في ما يُخصّص لفعالية التنمية (انظر التوزيع المنقح للموارد وحصة كل منها في الميزانية المؤسسية في الجدول 2 أدناه).

#### الجدول 2

#### الميزانية المؤسسية المعتمدة والمنقحة للفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

استخدام الموارد	المعتمدة، 2018-2021		المنقحة، 2018-2021		الفرق	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
ألف-2 فعالية التنمية	721,9	29,4	690,6	28,1	(31,3)	-1,3
باء - تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة	49,3	2,0	58,0	2,3	8,7	0,4
جيم - الإدارة	1 604,3	65,3	1 626,9	66,3	22,6	0,9
دال-1 الاستثمارات الرأسمالية	80,0	3,3	80	3,3	(0)	0
<b>الميزانية المؤسسية</b>	<b>2 455,5</b>	<b>100,0</b>	<b>2 455,5</b>	<b>100,0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>

(1) تشمل الميزانية المؤسسية فعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، والإدارة، والاستثمارات الرأسمالية. (انظر الوثيقة E/ICEF/2020/AB/L.5، الجدول 1، ألف-2، باء، جيم، دال-1).

8 - وتشير اليونسيف إلى أن مكاسب الكفاءة التي تحققت عن طريق تنقيحات النظم والعمليات مكنت من استيعاب تكاليف عدد من المبادرات الهامة ضمن الميزانية المؤسسية المعتمدة (E/ICEF/2020/AB/L.5، الفقرة 89؛ انظر أيضا الفقرات 17-19 أدناه). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن تكاليف إضافية قدرها 31,4 مليون دولار تم استيعابها ضمن الحد الأقصى المعتمد للميزانية المؤسسية (انظر الجدول 3 أدناه) بالاستفادة من مكاسب الكفاءة التي تحققت، وذلك بسبل منها تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون المالية، والإمداد، والخدمات المشتركة، والبرامج. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير مكاسب الكفاءة التي تحققت بتنقيح النظم والعمليات، والتي مكنت من استيعاب الاحتياجات الإضافية ضمن الميزانية المؤسسية المعتمدة للفترة 2018-2021، وتشجع اليونسيف على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة المحتملة في سياق الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة 2022-2025.

### الجدول 3

#### المبادرات والتكاليف

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبادرات	التكاليف
1 مضاعفة مساهمة اليونسيف في تقاسم التكاليف في منظومة تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة للفترة من عام 2019 إلى عام 2021	12,1
2 تعزيز تحقيقات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بقدر كبير	5,5
3 إنشاء صندوق التمويل الجماعي للتقييم	8,5
4 الأخذ بتدابير تعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة لما تخلص إليه فرقة العمل المستقلة من نتائج وتوصيات	5,3
المجموع	31,4

#### باء - التغييرات في الوظائف

9 - شهد مجموع عدد الوظائف الممولة في الميزانية المؤسسية للفترة 2018-2021 زيادة قدرها 72 وظيفة (62 وظيفة دولية و 10 وظائف وطنية) منذ عام 2018، مرتقعا من 102 3 وظيفة إلى 174 3 وظيفة، وذلك نتيجة للأولويات الناشئة وزيادة حجم عمليات اليونسيف، واستجابة لزيادة الأزمات الإنسانية (المرجع نفسه، الفقرة 91). وتبلغ نسبة وظائف المكاتب القطرية والإقليمية 28 في المائة من مجموع الزيادة في الوظائف، وتبلغ وظائف المقر 72 في المائة. وتشير اليونسيف إلى أن الزيادة في وظائف المقر تعزى في المقام الأول إلى تسوية الأوضاع القانونية لوظائف التعيين المؤقت، عقب صدور مقرر المجلس التنفيذي 14/2017 وتوصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى مواصلة الحد من الاعتماد على الأفراد من غير موظفي اليونسيف. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن في 30 نيسان/أبريل 2020، بلغ مجموع فرادى المتعاقدين 609 أفراد، وأن 401 منهم (أي 66 في المائة) لهم عقود تزيد مدتها عن 9 أشهر. وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المستمر المحرز في خفض مستوى عقود غير الموظفين في القوة العاملة في اليونسيف (انظر أيضا E/ICEF/2017/AB/L.5، الفقرة 12). وتشجع اللجنة اليونسيف على مواصلة

جهودها الرامية إلى تسوية أوضاع وظائف التعيين المؤقت ذات الطابع المستمر، ولا سيما في عملياتها الميدانية. واللجنة على ثقة من أن معلومات مستكملة عن ذلك ستقدم في التقرير المتعلق بالميزانية المتكاملة للميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025.

### جيم - طلب تجديد سلطة إنشاء وظائف إضافية من الرتب العليا

10 - في مشروع المقرر الوارد في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونسيف للفترة 2018-2021، تطلب اليونسيف إلى المجلس التنفيذي أن يجدد للمدير التنفيذي سلطة إنشاء وظائف إضافية من الرتب العليا، تموّل من الميزانية المؤسسية المعتمدة لفترة التخطيط (E/ICEF/2020/AB/L.5)، الفرع ثامناً). وتشير اليونسيف إلى أن مخصصات 10 وظائف إضافية برتبة مدير التي أذن بها المجلس في المقرر 14/2017 قد استُخدمت بالكامل تقريباً لتعزيز هيكل القيادة والإدارة. ولذلك، فإنها تعترّج إنشاء وظائف إضافية من الرتب العليا على مدى السنوات الأربع المقبلة، رهنا بتوافر التمويل وبصورة مرحلية، من أجل معالجة زيادة الإنفاق على البرامج والتعجيل بها وتعزيز القدرة التقنية (E/ICEF/2020/AB/L.5، الفقرة 92). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الإطار الزمني لهذا الطلب يشمل فترة التخطيط 2018-2021.

11 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن منذ الإذن بإنشاء وظائف إضافية من الرتب العليا في عام 2016، الذي مدده المجلس التنفيذي في عام 2017، تم القيام بتسعة تعيينات (خمسة في الميدان وأربعة في المقر). وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن شعبة الموارد البشرية أجرت دراسة تضمنت ما يلي: (أ) تقييم مستويات الوظائف التمثيلية على أساس مجموعة من 10 مؤشرات؛ و (ب) التوصية بترقية عدة وظائف تمثيلية وخفض درجة وظائف تمثيلية أخرى، وهي تغييرات يقوم بمناقشتها الفريق المعني بتناوب كبار الموظفين. وستتظر اليونسيف أيضاً في الاستعانة بتلك الوظائف في حالات الطوارئ، بما في ذلك جانحة كوفيد-19 الحالية.

### دال - احتمال إعادة النظر في نموذج التمويل

12 - كما هو مبين في الفقرة 3 أعلاه، ستزداد النفقات البرنامجية بنسبة 10 في المائة، في حين أن الميزانية المؤسسية ستظل في نفس المستوى الوارد في الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة 2018-2021. وتشير اليونسيف إلى أن هناك اعتراف بضرورة إعادة النظر في النموذج الحالي لتمويل الميزانية المؤسسية، لأنه لا يتيح لليونسيف زيادة قدرة هيكل دعمها المؤسسي. ولذلك ستستعرض اليونسيف النموذج الحالي لتمويل الميزانية المؤسسية وستستفيد من خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي في التحضير لخططها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 والميزانية المتكاملة المرافقة لها (المرجع نفسه، الفقرة 90). وتذكر اللجنة الاستشارية أن اليونسيف أدرجت إشارة مماثلة بشأن استعراض محتمل لنموذج التمويل في استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة 2014-2017 (انظر E/ICEF/2016/AB/L.5، الفقرتان 21 و 22).

13 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النموذج الحالي لتمويل الميزانية المؤسسية يعتمد على المساهمات في الموارد العادية وعلى استرداد التكاليف، في حين أن الموارد المخصصة تنمو بوتيرة أسرع من نمو الموارد الأساسية، وأن تنفيذ البرامج يتزايد بقدر كبير، وهو ما لا يزال يشكل تحدياً لليونسيف في إيجاد أموال لزيادة قدرة هيكل دعمها المؤسسي من أجل تعزيز الرقابة وإدارة المخاطر والتوجيه التقني

لمواكبة النمو المتسارع في تنفيذ البرامج بشكل ملائم. وأبلغت اللجنة بأن الهدف من إعادة النظر في نموذج التمويل سيتمثل في كفالة أن موارد الميزانية المؤسسية تكفي لتيسير وجود هيكل دعم ملائم وقدرة مناسبة لقيادة المنظمة وإدارتها بفعالية، وأن الآثار المالية المحددة تقاس حين يجرى الاستعراض.

## هاء - استرداد التكاليف

14 - ترد معلومات عن استرداد التكاليف في الفقرات من 93 إلى 96 والجدول 3 من التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة. وتذكر تلك الوثيقة أن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تمويل 15 في المائة من الميزانية المؤسسية من الموارد العادية، رهنا باسترداد التكاليف، مع تمويل النسبة المتبقية البالغة 85 في المائة من موارد أخرى، مقارنة بتقديرات تمويل نسبة 19 في المائة من الموارد العادية ونسبة 81 في المائة من الموارد الأخرى في الخطة المعتمدة للفترة 2018-2021. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في استرداد التكاليف تعزى إلى الزيادة في الموارد الأخرى استجابة لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية، وأن الزيادة في مبالغ استرداد التكاليف عما كان مقررا يؤدي إلى تخفيض مبلغ الموارد العادية المستخدمة في تمويل الميزانية المؤسسية، إذ ينبغي تمويل التكاليف التنظيمية المؤهلة لاسترداد التكاليف بشكل تناسبي من الموارد العادية والموارد الأخرى وفقاً للمنهجية المعتمدة في استرداد التكاليف.

15 - وتشير اليونيسف إلى أن في إطار الاستجابة لمقررات المجالس التنفيذية في عام 2018 لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فإن هذه الكيانات (أ) قدمت استعراضاً مشتركاً يزيد في تنسيق التصنيفات الحالية للتكاليف؛ و (ب) ستعرض سياسة شاملة مشتركة لاسترداد التكاليف في الدورة العادية الثانية لكل منها في عام 2020. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن السياسة المنسقة لاسترداد التكاليف تستند إلى إطار منسق لتصنيف التكاليف، وأن دور استرداد التكاليف يسترشد كذلك بقرار الجمعية العامة 243/71<sup>(2)</sup> بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفوائد السياسة الشاملة لاسترداد التكاليف هي نفس فوائد السياسة المنسقة الحالية المعتمدة في جميع الوكالات الأربع المشاركة، استناداً إلى مقرر المجلس التنفيذي لليونيسف 5/2013. وترحب اللجنة الاستشارية بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى صياغة سياسة شاملة مشتركة لاسترداد التكاليف، بناء على طلب المجالس التنفيذية، وتتطلع إلى تلقي معلومات عن التقدم المحرز لاحقاً في هذا المجال تشمل الآثار المترتبة على ذلك من حيث الموارد، في سياق الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة 2022-2025.

(2) أكدت الجمعية العامة، في جملة أمور، أن "الموارد الأساسية، بفضل طبيعتها غير المقيدة، تشكل الركيزة التي تقوم عليها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية"؛ وأكدت من جديد "مبدأ استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي من الموارد الأساسية وغير الأساسية، وبالتالي تجنب استخدام الموارد الأساسية أو العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية أو الخارجة عن الميزانية" (الفقرتان 26 و 35).

## واو - عرض الميزانية

16 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها رحبت، في سياق عملية مواءمة الميزانية التي طلبتها المجالس التنفيذية، بالنقد الذي أحرزته اليونيسف في تحسين عرض ميزانيتها وتنفيذ نهج الميزنة القائمة على النتائج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك تحسين الاتساق بين الموارد والخطة الاستراتيجية (انظر E/ICEF/2011/AB/L.3، الفقرة 10؛ و E/ICEF/2013/AB/L.6، الفقرة 4). ومع التسليم بأن اليونيسف أدرجت نهج الميزنة القائمة على النتائج في ميزانيتها المتكاملة على نحو ما وافق عليه مجلسها التنفيذي، طلبت اللجنة الاستشارية مع ذلك تزويدها بمعلومات عن بنود الإنفاق الرئيسية في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف كمعلومات تكميلية لمقترحات الميزانية المقبلة، وذلك تيسيراً لنظر اللجنة في الميزانية المؤسسية وتحسين تحليلها لها (E/ICEF/2013/AB/L.6، الفقرة 4). وتكرر اللجنة الاستشارية طلبها الحصول على معلومات عن بنود الإنفاق الرئيسية في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف في سياق نظرها في الميزانيات المؤسسية المقبلة. وترى اللجنة أن تلك المعلومات، المقدمة إلى جانب النفقات الفعلية للعناصر (فعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، والإدارة، والاستثمارات الرأسمالية) ستيسر استعراضها للميزانية المؤسسية بطريقة أكثر شمولاً.

## رابعا - مسائل أخرى

### ألف - المبادرات الرامية إلى تعزيز التحقيقات والتقييم ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين

17 - على نحو ما هو مبين في الفقرة 8 والجدول 3 أعلاه، مكن ما تحقق من مكاسب الكفاءة اليونيسف من استيعاب تكاليف عدد من المبادرات الهامة، مثل تعزيز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وإنشاء صندوق التمويل الجماعي للتقييم، والأخذ بتدابير لتعزيز منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين<sup>(3)</sup> (انظر أيضاً E/ICEF/2020/AB/L.5، الفقرتان 55 و 89). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بصدد تعزيز قدرته على التحقيق بإضافة ثمانية موظفين جدد، منهم نائب مدير جديد للتحقيقات، إلى جانب تنقيح هيكل الفريق والافتتاح المزمع لمكتب جديد في بودابست خلال الربع الثاني من عام 2020. ومن المتوقع أن يعادل عدد الحالات الجديدة المبلغ عنها في عام 2020 عدد الحالات الجديدة في عام 2019 أو يزيد عنه. وترد معلومات عن تفاصيل النتائج الرئيسية والعدد الفعلي للحالات وردود إدارة اليونيسف في التقارير السنوية التي تقدمها اليونيسف إلى المجلس التنفيذي<sup>(4)</sup>.

18 - وفي مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن اليونيسف أحرزت تقدماً كبيراً منذ أن أصدرت استراتيجيتها في كانون الثاني/يناير 2019. ويشمل ذلك تعزيز أساليب تقييمها للشركاء المنفذين عن طريق وضع وتنفيذ إجراء لإدارة المخاطر في شباط/فبراير 2020. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن هدف صندوق التمويل الجماعي للتقييم الذي أنشئ في عام 2018 يتمثل في تكميل إنفاق المكاتب في جميع المستويات في المنظمة، سعياً إلى تحقيق

(3) ينظر المجلس التنفيذي في هذه البنود في إطار جدول أعمال منفصل يخص "مسائل التقييم ومراجعة الحسابات والرقابة".

(4) انظر التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2018، المقدم إلى المجلس التنفيذي

(E/ICEF/2019/AB/L.3) ورد إدارة اليونيسف (E/ICEF/2019/AB/L.4).

الغاية التي حددها المجلس التنفيذي في أن يبلغ الإنفاق على التقييم نسبة 1 في المائة من نفقات البرامج بحلول نهاية عام 2019.

## باء - المركز العالمي للخدمات المشتركة وأماكن العمل المشتركة

19 - تشير اليونسيف إلى أن المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع لها واصل الدفع بعجلة الكفاءة وتحديث أساليب سير العمل، وإلى أن المركز حقق في عام 2019 وفورات تراكمية تزيد عن 79 مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة 71). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الوفورات التي يحققها المركز تقاس على أساس تكاليف خط الأساس للمهام في عام 2012، وأن المركز سيواصل تحقيق وفورات تراكمية من خلال التحسين المستمر لأساليبه في تقديم الخدمات واستكشاف فرص الحصول على خدمات إضافية من مكاتب أخرى يمكن دمجها في موقع واحد لأغراض وفورات الحجم.

20 - وفيما يتعلق بأماكن العمل المشتركة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اليونسيف حققت، في نيسان/أبريل 2020، الهدف المتمثل في 50 في المائة، بعد أن حققت نسبة 39 في المائة في عام 2018، وذلك باعتماد عدد من التدابير الاستباقية، منها إنشاء قاعدة بيانات مخصصة. ويشمل سبيل المنظمة إلى المضي قدما في زيادة أماكن العمل المشتركة إلى ما يتجاوز النسبة المرجعية البالغة 50 في المائة تحديد 34 موقعا للمكاتب في 18 بلدا يمكن أن توجد فيها أماكن عمل مشتركة. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن منظومة الأمم المتحدة حققت نسبة 19 في المائة في نيسان/أبريل 2020، بعد أن حققت نسبة 16 في المائة في عام 2017. ومن أجل تحقيق هدف 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة الذي حدده الأمين العام للمنظومة بحلول عام 2021، فإن اليونسيف، بوصفها ترأس حاليا فرقة العمل المعنية بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للمساعدة في تحديد المكاتب الممكن دمجها، مع إنجاز ستة مشاريع تجريبية والإنجاز المتوقع لعملية دمج أماكن العمل التي تضطلع فيها اليونسيف بدور قيادي. وتثني اللجنة الاستشارية على اليونسيف لبلوغها النسبة المرجعية للأماكن المشتركة البالغة 50 في المائة في عام 2020 قبل بلوغ الهدف المحدد لعام 2021.

## جيم - تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية

21 - رُودت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بمعلومات عن تنفيذ توصياتها الواردة في تقريرها عن الميزانية المتكاملة لليونسيف للفترة 2018-2021 (E/ICEF/2017/AB/L.5). واللجنة على ثقة من أن معلومات عن تنفيذ توصياتها ستدرج في تقارير الميزانية المقبلة.